الأمم المتحدة

E/CN.3/2019/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخمسون

٥-٨ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الأطر الوطنية لضمان الجودة

تقرير فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٧/٢٠١٨ والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة. ويعرض التقرير محتويات مشروع دليل الأمم المتحدة للأطر الوطنية لضمان الجودة في مجال الإحصاءات الرسمية، الذي يتضمن توصيات بشأن ضمان الجودة، وإطارا وطنيا مستكمَلا لضمان الجودة، وتوجيها عمليا لتنفيذه ومواد مرجعية بشأن ضمان الجودة في النظام الإحصائي العالمي. وسيتاح مشروع الدليل في شكل وثيقة معلومات أساسية. وبالإضافة إلى ذلك، يعرض التقرير نتائج استقصاء يتعلق بتنفيذ الإطار الوطني لضمان الجودة بحسب البلدان (ستُعرض نتائجه في وثيقة معلومات أساسية)، ويتضمن مقترحا لدعم البلدان في تنفيذ إطار وطني لضمان الجودة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، وبرنامج العمل المقترح لفريق الخبراء للعامين القادمين. وتشمل النقاط التي ستبتّ فيها اللجنة الإحصائية ما يلي: (أ) استعراض الدليل الجديد وإقراره؛ و (ب) استعراض وإقرار برنامج العمل المقترح والإطار المرجعي المستكمَل لفريق الخبراء؛ و (ج) استعراض وإقرار الخطة المقترحة لدعم البلدان في تنفيذ إطار وطني لضمان الجودة.

* E/CN.3/2019/1.

18-20924 (A) 110119 160119

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة

أولا – مقدمة

١ – أعادت اللجنة الإحصائية، بموجب مقررها ١٠٦/٤٨، إنشاء فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة، ورحبت ببرنامج العمل المقترح لفريق الخبراء للعامين القادمين وأيدت إطاره المرجعي المستكمَل، بما في ذلك هدفه الرئيسي المتمثل في استكمال وضع نموذج لإطار وطني عام لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية ذات الصلة وتعديل حزمة المعلومات عموماً، حسب الاقتضاء. وفي هذا السياق، شدّدت اللجنة على أهمية توافر بيانات مصنفة وعالية الجودة من أجل التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة، وتقديم التقارير بشأنها، على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، وأقرت بأن فريق الخبراء كان أداة جيدة لضمان جودة البيانات لأغراض رصد أهداف التنمية المستدامة؛ وطلبت اللجنة إلى فريق الخبراء أن يضع في اعتباره العمل المتعلق بجودة البيانات الذي سبق الاضطلاع به على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل تفادي تكرار الجهود القائمة، وبغية مواءمة الأطر القائمة، وأن يراعي علاقة ذلك بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وشددت على أهمية كفالة جودة البيانات المستقاة من مصادر جديدة ومن جهات جديدة مختصة بتقديم البيانات، بما في ذلك من خارج النظام الإحصائي الرسمي؛ وطلبت إلى فريق الخبراء معالجة المسائل التي ينطوي عليها تنفيذ إطار وطني ضمان الجودة، بما في ذلك مسائل التنسيق، والحاجة إلى دعم البلدان في تنفيذه.

ثانيا – عمل فريق الخبراء منذ عام ٢٠١٧، بما في ذلك صياغة مشروع دليل الأمم المتحدة للأطر الوطنية لضمان الجودة في مجال الإحصاءات الرسمية

٢ – انضمت البلدان السبعة عشرة التالية إلى فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة المعاد إنشاؤه: إندونيسيا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، وجامايكا، وجنوب أفريقيا، وشيلي، والصين، والفلبين، وفييت نام، وكندا، وكولومبيا، ومصر، والمكسيك، والنرويج، والنيجر، واليابان. وانضمت أيضا المنظمات الدولية والإقليمية الثماني التالية إلى فريق الخبراء المعاد إنشاؤه: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٣ – وانتخب فريق الخبراء، في اجتماعه الأول المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٧، كندا والفلبين رئيسين مشاركين وناقش مشروع أوليا لبرنامج العمل وجدولا زمنيا مؤقتا لعمله. واتفق الأعضاء أيضا على أساليب عمل فريق الخبراء، بما في ذلك استخدام منصة ”ويكي“ على الإنترنت متخصصة بالإحصاءات في الأمم المتحدة لتيسير عمل فريق الخبراء وتمكينه. وفي الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٧ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عقد فريق الخبراء تسعة اجتماعات إلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، عقد فريق الخبراء جولتين من المشاورات الرسمية بين خبرائه واجتماعا مباشرا في نيويورك في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ لمناقشة مشروع دليل الأمم المتحدة للأطر الوطنية

لضمان الجودة في مجال الإحصاءات الرسمية ووضعه في صيغته النهائية، الذي سيحل محل نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية ذات الصلة الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية في ٢٠١٢.

٤ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أُرسل مشروع الدليل إلى جميع الدول الأعضاء للتشاور مشفوعًا بطلب تقديم التعليقات والاقتراحات بحلول ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. واستنادا إلى نتائج المشاورات ومراجعة أخرى تحريرية ومستفيضة ومفصَّلة، يعمل فريق الخبراء على وضع الصيغة النهائية لمشروع الدليل، الذي يُقدَّم إلى اللجنة الإحصائية باعتباره وثيقة معلومات أساسية.

٥ - وكان فريق الخبراء قد أجرى، فضلا عن عمله على مشروع الدليل وقبل ذلك، استقصاء لتقييم عملية تنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة في البلدان ووضع مقترحاً أولياً يتعلق بوضع خطة لدعم البلدان في تنفيذ تلك الأطر للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣.

ثالثا - محتويات الدليل وأهدافه

٦ - يتضمن الدليل توصيات بشأن ضمان الجودة، والإطار الوطني المستكمَل لضمان الجودة الذي وضعته الأمم المتحدة في مجال الإحصاءات الرسمية، إلى جانب التوجيه العملي المتعلق بتنفيذه، والمواد المرجعية بشأن ضمان الجودة في النظام الإحصائي العالمي. وعلى وجه التحديد، يقدم الفصل ١ معلومات عن هدف الدليل وهيكله ومستخدميه واستخداماته، إلى جانب مقدمة لإدارة الجودة ومسرد للمصطلحات الهامة المستخدمة في الدليل. ويقدم الفصل ٢ توصيات بشأن ضمان الجودة تستند إلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، مما يحدد مسؤوليات الكيانات الأعضاء في النظام الإحصائي الوطني ويبيّنها بوضوح من أجل ضمان جودة البيانات والإحصاءات. ويتضمن الفصل ٣ إطار الأمم المتحدة المستكمَل إلى جانب ١٩ مبدأ متعلقا بالجودة وما يرتبط بها من شروط. ويُكمِّل مرفقُ الدليل الفصلَ ٣ إذ يربط، بكل شرط من تلك الشروط، عناصر يتعين توفيرها لتعكس الممارسة السليمة. وتقدم الفصول من ٤ إلى ٨ توجيهات بشأن تنفيذ إطار الأمم المتحدة (أو أي إطار آخر لضمان الجودة). وأما الفصل ٤ فيقدم لمحة عامة عن أدوات تقييم الجودة. فيما يقدم الفصلان ٥ و ٦ معلومات عن الترتيبات المؤسسية والإجراءات التي يتعين تنفيذها. ويتضمن الفصل ٧ اعتبارات خاصة تتعلق بضمان الجودة بحسب مصادر البيانات المستخدمة. ويتناول الفصل ٨ ضمان جودة البيانات والإحصاءات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويناقش الفصل ٩ الطريقة التي تترابط بها عمليات ضمان الجودة على الصعيدين الوطني والعالمي، وهو يستهدف القرّاء من حكومات وطنية ومنظمات دولية.

٧ - وتظهر حاليا جهات جديدة مختصة بتقديم البيانات والإحصاءات، مما يوسع نطاق مصادر البيانات المتاحة، التي يشجعها التقدم التكنولوجي والطلبات الجديدة على البيانات التفصيلية والآنية من أجل وضع السياسات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتعرض هذه الشبكة الناشئة حديثا من البيانات التحديات والفرص المتصلة بالإحصاءات الرسمية. ويوفر الدليل التوجيه في وضع إطار وطني لضمان الجودة وتنفيذه، ويهدف إلى تناول ضمان الجودة في ظروف وحالات مختلفة، مما يؤدي إلى دعم البلدان في الحفاظ على دور الإحصاءات الرسمية باعتبارها مصدرا موثوقا للمعلومات، بالتزامن مع النظر في مصادر البيانات الجديدة في بيئة متغيرة.

٨ - ويهدف هذا الدليل تحديدًا إلى ضمان جودة الإحصاءات الرسمية في جميع أقسام النظام الإحصائي الوطني، الذي يتألف في العادة من مكتب الإحصاء الوطني وغيره من مُنتجي الإحصاءات الرسمية في البلد. ويوفر الدليل أيضا توجيهات تتعلق بالتواصل مع منتجي الإحصاءات ومقدمي البيانات[(١)] من خارج النظام الإحصائي الوطني الذين يتعاونون مع أعضاء النظام في إنتاج الإحصاءات الرسمية بطرق منها، على سبيل المثال، تناول ضمان الجودة في استخدام مصادر البيانات المختلفة (الفصل ٧) وفي البيانات والإحصاءات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (الفصل ٨). وبذلك يستجيب الدليل للتحديات التي تطرحها الشبكة الجديدة من البيانات، التي تتسم بظهور مصادر جديدة للبيانات، ومقدمين جدد للبيانات، ومنتجين جدد للإحصاءات.

٩ - وعلاوة على ذلك، لا يهدف الدليل إلى استبدال أي أطر أو مبادئ توجيهية قائمة فيما يتعلق بضمان جودة الإحصاءات. ويمكن للدول وسائر الكيانات المشاركة فعلاً وبالكامل في عملية ضمان الجودة باتباع أحد الأطر القائمة، أن تنظر إلى الدليل كمرجع إضافي يدعم ما تقوم به بالفعل وكمصدر للمعلومات المتعلقة بمراعاة ضمان الجودة في حالات مختلفة.

١٠ - ويمكن قراءة كل فصل من فصول الدليل بشكل منفصل عن الآخر، مما يوفر نقاط دخول مختلفة إلى موضوع ضمان الجودة في مجال الإحصاءات الرسمية. ويستند إطار الأمم المتحدة المستكمَل في الفصل ٣ إلى نموذج لإطار وطني عام لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية ذات الصلة لعام ٢٠١٢. وخضع النموذج والمبادئ التوجيهية للاستعراض والتعديل حسب الضرورة لكي يعكسا نشوء شبكة موسَّعة من البيانات تضم مصادر وتكنولوجيات وأساليب جديدة محتملة للبيانات، ومقدمين جددا محتملين للبيانات.

رابعا - نتائج الاستقصاء المتعلق بتنفيذ إطار وطني لضمان الجودة

١١ - اضطلع فريق الخبراء بمهام منها عملية تقييم لتنفيذ نموذج لإطار وطني عام لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية ذات الصلة لعام ٢٠١٢. ولذلك، وضع فريق الخبراء على شبكة الإنترنت استقصاء لجمع المعلومات بشأن تنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة في البلدان. ووُجِّهت دعوة رسمية إلى جميع الدول الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لملء الاستقصاء، وأُغلق الاستقصاء في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وبلغ المعدل العام للاستجابة للاستقصاء ٦٥ في المائة (١٢٧ بلدا في المجموع)، وسجلت أوروبا أعلى معدل للاستجابة الإقليمية (أكثر من ٨٥ في المائة). ويعرض تقريرٌ مقدم إلى اللجنة كوثيقة معلومات أساسية نتائجَ الاستقصاء بشكل تفصيلي، وسيقوم فريق الخبراء بتحليل إضافي للتقرير عند وضع ومواصلة تطوير خطته لدعم البلدان في تنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة.

١٢ - ومن بين البلدان التي استجابت للاستقصاء، أشار ٦٠ في المائة إلى أنه نفذ إطارا وطنيا لضمان الجودة، وسجلت أوروبا أعلى معدل للتنفيذ الإقليمي بلغ نحو ٩٠ في المائة. ووفقاً للردود، كانت المدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء هي الإطار الأكثر استخداما كأساس للإطار الوطني

(١) يميز دليل الأمم المتحدة للأطر الوطنية لضمان الجودة في مجال الإحصاءات الرسمية بين مقدمي البيانات الذين يوفرون مدخلات لعملية إنتاج الإحصاءات (من قبيل أصحاب بيانات الدراسات الاستقصائية والبيانات الإدارية والأشكال الأخرى من البيانات) ومنتجي الإحصاءات الذين يوفرون نواتج إحصائية. والمشاركون في المسوح والتعدادات هم أيضا من مقدمي البيانات، ولكن الدليل، ما لم يحدَّد ذلك، يتبع تعريفا أضيق فقط ويعتبر أن أصحاب البيانات فقط هم مقدمو البيانات.

لضمان الجودة، يليها نموذج لإطار وطني عام لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية ذات الصلة (حوالي ٧٠ في المائة و ٥٠ في المائة، على التوالي)، مع استخدام الأُطر الإقليمية في العادة على نطاق واسع في مناطق كل منها. وفي معظم البلدان التي شاركت في الاستقصاء، شمل الإطارُ الوطني لضمان الجودة النظامَ الإحصائي الوطني برمته، وسُجِّلت أعلى نسبة مئوية للبلدان التي قامت بذلك في أفريقيا وأوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، يطبِّق نحو ٥٠ في المائة من البلدان في جميع أنحاء العالم أطرها الوطنية لضمان الجودة على البيانات المستخدمة لحساب مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وسجلت أوروبا أعلى معدل إقليمي في هذا الشأن. ويطبق نحو ٦٠ في المائة من البلدان أطرها الخاصة بضمان الجودة على البيانات المستقاة من مصادر جديدة بديلة، وسجلت أوروبا هنا أيضا أعلى معدل إقليمي.

١٣ - وعلاوة على ذلك، يظهر الاستقصاء أن عددا كبيرا من البلدان لا يملك حتى الآن إطارا وطنيا لضمان الجودة. وتتمثل الأسباب الرئيسية لعدم تنفيذها ذلك الإطار في الافتقار إلى الموارد المالية و/أو البشرية والموارد التدريبية والدعم الموضوعي. ومن بين أكبر الطلبات فيما يتعلق بالمساعدة المطلوبة على وضع الإطار وتنفيذه هو الحاجة إلى الأدوات المناسبة لضمان الجودة والحصول على الدعم اللازم لتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج الدول الأعضاء إلى مواد وتوجيهات فنية عملية، وحلقات عمل أو خدمات استشارية محددة وإلى المساعدة في تقييم الوضع الحالي. ورغم أن الحاجة إلى موارد بشرية إضافية ليست كبيرة، إلا أنها لا تزال مطلوبة من أكثر من نصف المستجيبين الذين أشاروا إلى أنهم ليس لديهم إطارا وطنيا لضمان الجودة.

١٤ - وتضمَّن الاستقصاء أيضا سؤالين مفتوحين يتصلان بالأعمال الحالية المتعلقة باستكمال نموذج لإطار وطني عام لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية ذات الصلة لعام ٢٠١٢ وبأعمال فريق الخبراء عمومًا.

خامسا - الاقتراح الأولي المتعلق بخطة تنفيذ للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣

١٥ - ناقش فريق الخبراء، في اجتماعه المباشر المعقود في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اقتراحا أوليا لوضع خطة لدعم البلدان في تنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة فيما يتصل بنظمها الإحصائية الوطنية برمتها، على النحو المتوخى في الدليل. وسوف تشمل خطة التنفيذ الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ من أجل توفير أفق زمني كاف لبلدان إضافية لتنفيذ إطار وطني لضمان الجودة أو توسيع نطاق أنشطتها الحالية استنادا إلى الدليل. ورغم أن تنفيذ الإطار من مسؤولية الجهاز الإحصائي في كل بلد، فقد حدد فريق الخبراء الأنشطة التالية على المستوى العالمي لدعم البلدان في هذا الصدد:

(أ) إنجاز الدليل ونشره وترويجه؛

(ب) مواصلة تحديث المعلومات المتعلقة بضمان الجودة على الموقع الشبكي لشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بما في ذلك المعلومات الإضافية عن الخبرات والممارسات الجيدة على الصعيد القطري؛

(ج) إنشاء منتدى للخبراء و/أو مجتمع للممارسة و/أو شبكة من الخبراء؛

(د) استحداث مواد لاستكمال الدليل تدعم تنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة، من قبيل دراسات حالات إفرادية وأفضل الممارسات وخارطة طريق؛

(هـ) تبادل أو وضع مواد تدريبية وتوجيهات وأدوات إضافية، من قبيل التقييم الذاتي للأجهزة الإحصائية، حسب الاقتضاء؛

(و) تبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بجهود المساعدة التقنية والتدريب، وإمكانية التنسيق أو التعاون بشأن تلك الجهود[٢].

سادسا – برنامج عمل فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة

١٦ - يُقترح أن يقوم فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة بالأنشطة التالية خلال العامين القادمين (٢٠١٩ و ٢٠٢٠) دعماً لتنفيذ الدليل:

(أ) استكمال الدليل وترويجه ودعم ترجمته إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛

(ب) الاستمرار في وضع خطة لدعم البلدان في تنفيذ إطار وطني لضمان الجودة في جميع أقسام النظام الإحصائي الوطني، واتخاذ خطوات نحو تنفيذ الخطة؛

(ج) تعهد ومواصلة تحديث المعلومات المتعلقة بضمان الجودة على الموقع الشبكي لشعبة الإحصاءات، وإنشاء منتدى للخبراء و/أو مجتمع للممارسة و/أو شبكة من الخبراء؛

(د) مواصلة استحداث المواد الداعمة أو التعليمية حسب الاقتضاء؛

(هـ) الاستمرار في تقييم تنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة في البلدان؛

(و) تقديم تقرير في هذا الصدد إلى اللجنة الإحصائية في آذار/مارس ٢٠٢١.

سابعا – نقاط للمناقشة

١٧ - **تُدعى اللجنة الإحصائية إلى القيام بما يلي:**

(أ) **التعليق على تقرير فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة والعمل الذي قام به طوال العامين الماضيين، بما في ذلك استقصاءه بشأن تنفيذ إطار ضمان الجودة على الصعيد الوطني في البلدان؛ ونتائج الاستقصاء واستنتاجاته؛**

(ب) **إبداء وجهات نظرها بشأن برنامج العمل المقترح لفريق الخبراء للعامين المقبلين وإقرار إطاره المرجعي المستكمل (انظر المرفق)؛**

(ج) **إبداء وجهات نظرها بشأن الاقتراح الأولي لوضع خطة لدعم البلدان في تنفيذ إطار وطني لضمان الجودة؛**

(د) **استعراض واعتماد دليل الأمم المتحدة للأطر الوطنية لضمان الجودة في مجال الإحصاءات الرسمية.**

(٢) ينبغي للبلدان التي تحتاج إلى مساعدة تقنية ومالية خارجية تتعلق بضمان الجودة أن تطلب هذه المساعدة من شركائها.

المرفق

الإطار المرجعي المستكمَل لفريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة

١ - سيقوم فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة بما يلي:

(أ) استكمال وترويج دليل الأمم المتحدة للأطر الوطنية لضمان الجودة في مجال الإحصاءات الرسمية ودعم ترجمته إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛

(ب) الاستمرار في وضع خطة لدعم البلدان في تنفيذ إطار وطني لضمان الجودة في جميع أقسام النظام الإحصائي الوطني، واتخاذ خطوات نحو تنفيذ الخطة؛

(ج) تعهد ومواصلة تحديث المعلومات المتعلقة بضمان الجودة على الموقع الشبكي لشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، وإنشاء منتدى للخبراء و/أو مجتمع للممارسة و/أو شبكة من الخبراء؛

(د) مواصلة استحداث المواد الداعمة أو التعليمية حسب الاقتضاء؛

(هـ) الاستمرار في تقييم تنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة في البلدان؛

(و) تقديم تقرير في هذا الصدد إلى اللجنة الإحصائية في آذار/مارس ٢٠٢١.

٢ - ويتألف فريق الخبراء من الأعضاء والمراقبين الحاليين فيه وهو مفتوح لعدد محدد من البلدان والمنظمات الإضافية التي ترغب في الانضمام إلى أعماله، ويحافظ في الوقت ذاته على تمثيل إقليمي متوازن. وستقوم الدول الأعضاء بانتخاب الرئيسين المشاركين، فيما ستضطلع شعبة الإحصاءات بمهام السكرتارية لدى فريق الخبراء.

٣ - وسيقوم الفريق بعمله إلكترونيا، غير أنه سيعقد اجتماعات مباشرة إن أمكن ذلك وحسب الضرورة. وتقوم المشاركة في فريق الخبراء على أساس التمويل الذاتي.